E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/4/Add.1
29 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية

الدورة الثلاثون

١ - ٥ آذار/مارس ١٩٩٩

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

إحصاءات التجارة الدولية

إحصاءات التجارة الدولية

مذكرة من الأمين العام

موجـــز

تنظر هذه المذكرة في الإمكانيات من أجل ترشيد قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade)، التي تتضمن بيانات وفقا لخمسة تصنيفات منفصلة. والهدف، أساسا، هو تقرير ماإذا كان يمكن الاحتفاظ بمجموعة من البيانات أصغر من المجموعة الحالية، تتسق مع تلبية احتياجات المستعملين، وذلك بتقليل عدد التصنيفات المستعملة في قاعدة البيانات. وتعرض المذكرة أيضا أفكارا حول إمكانية قيام شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة باستعخدام التصنيف المركزي للمنتجات (جزء البضائع) لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع.

وقد أعدت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة هذه المذكرة إثر الإجتماع الذي عقدته فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، وهي متابعة لمناقشات واستنتاجات فرقة العمل في ذلك الاجتماع (أنظر E/CN.3/1999/4). وتعكس المذكرة التعليقات التي أبداها جميع أعضاء فرقة العمل بشأن مشروع عـُمم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

* E/CN.3/1999/1

ويجري تقديم هذه المذكرة إلى اللجنة استجابة لطلب من الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي (أنظر E/CN.3/1999/20، **الفقرة ١٠(ب)). وستناقشها فرقة العمل في الاجتماع المقبل المقرر عقده في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩. وترد في الفقرة ١٧ النقاط التي ستجري مناقشتها.**

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ــ مقدمة	١ - ٣	٤
ثانيا ــ آراء فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية	٤ - ١١	٤
ثالثا ــ التحليل	١٢ - ١٥	٧
رابعا ــ قضايا أخرى	١٦	٨
خامسا ــ نقاط للمناقشة	١٧	٩

أولا - مقدمـــة

١ - تحتفظ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة بقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (Comtrade)، التي تتضمن بيانات مفصلة عن تجارة السلع الأساسية بحسب الشركاء لما يقرب من ١٠٠ بلد بالنسبة لكل عام اعتبارا من ١٩٦٢ حتى تاريخه. وهي محفوظة وفقا لخمسة تصنيفات للسلع الأساسية هي: النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (HS) بصيغته المنقحة عام ١٩٩٦ (96 HS) (بيانات من عام ١٩٩٦) وبصيغته المنقحة عام ١٩٨٨ (88 HS) (البيانات من عام ١٩٨٨، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)، التنقيح ٣ (البيانات من عام ١٩٨٨)، والنقيح ٢ (البيانات من عام ١٩٧٦)، والتنقيح ١ (البيانات من عام ١٩٦٢).

٢ - نشأ الدافع الأصلي نحو ترشيد قاعدة البيانات نتيجة لحدوث زيادات كبيرة في الاحتياجات إلى الحيز في قرص الحاسوب (disk space) لخزن البيانات بحيث يمكن استعمالها إلكترونيا مباشرة على الخط (on-line) وماينشأ عن ذلك من التكاليف، وهذا في نفس الوقت الذي أجريت فيه تخفيضات في الموظفين المتاحين للقيام بتجهيز وتحويل البيانات إلى التصنيفات المختلفة والمحافظة على استمرار قاعدة البيانات. وكانت فرقة العمل قد أيدت بصورة عامة فكرة ترشيد قاعدة البيانات في هذه الظروف، وتحقق بعض الترشيد بالتوقف عن تجهيز وخزن البيانات ربع السنوية، مع تخفيض كبير في عبء الإبلاغ عن كاهل البلدان. ونبهت اللجنة الإحصائية شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة إلى ضرورة القيام على أكمل وجه ممكن بتقدير احتياجات مستعملي قاعدة البيانات قبل ترشيد محتوياتها[1] وفي عام ١٩٩٨، أقر الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي فكرة الترشيد، وخصوصا في الحالة التي تكون فيها البيانات محفوظة بحسب التصنيفات الخمسة المنفصلة، وطلب إلى فرقة العمل أن تقوم بمزيد من الدراسة للمسألة (أنظر E/CN.3/1999/20، الفقرة ١٠).

٣ - وحاولت فرقة العمل أن تضع استراتيجية للترشيد تراعي احتياجات المستعملين؛ وقد ورد موجز لتلك المحاولة في تقرير فرقة العمل المذكور أعلاه (أنظر E/CN.3/1999/4، الفقرة ٩)، وفيما يلي تفصيلها.

ثانيا - آراء فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

٤ - اتفق أعضاء فرقة العمل عموما على أن الترشيد ممكن. وكان ثمة تأييد من جميع المنظمات لفكرة أنه ينبغي لقاعدة البيانات، بصرف النظر عن أي ترشيد، أن تحتفظ بالبيانات بصيغة التصنيف التي وردت فيه بالأصل من كل بلد بحيث يستطيع المستعملون الرجوع إلى البيانات المبلغ عنها لغرض التحقق وغيره من الأغراض (في الحالات التي تقدم فيها البلدان بياناتها وفقا لتصنيف وطني لايتلاءم مع قاعدة البيانات، تقوم شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة بتحويل البيانات المبلغ عنها إلى أقرب صيغة من النظام المنسق أو التصنيف الموحد للتجارة الدولية لاختزانها في قاعدة البيانات). وفي جميع السيناريوهات، كان ثمة اتفاق على إزالة البيانات المحفوظة وفقا للتصنيف الموحد، التنقيح ٣، باعتبار أن بيانات النظام المنسق توفر

مزيدا من التفصيل ويمكن للمستعملين تحويلها إلى التصنيف الموحد، التنقيح ٣، أو إلى أي صيغة أخرى من التصنيف الموحد؛ زد على ذلك أن بيانات التنقيح ٣ من التصنيف الموحد، وهي متاحة من عام ١٩٨٨، ليست متاحة لفترة طويلة تكفي لإجراء بعض أنواع من التحليل الطويل الأجل. بيد أن هناك مستعملين معروفين يستعملون بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢، وقد يجد هؤلاء أنفسهم بحاجة إلى استنباط بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٣، لأنفسهم من بيانات النظام المنسق بدلا من الحصول عليها مباشرة من قاعدة البيانات.

٥ - هناك سمة في ممارسات الإبلاغ القطري تؤثر على قاعدة البيانات وتجعل من الصعب التمسك فيما يتعلق باستبقاء تصنيف معين من تاريخ معين فقط. وتتمثل هذه السمة في أن البلدان لاتعتمد كلها أي تصنيف في سنتها الأولى، وأن بعض البلدان تبلغ بياناتها إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وفقا لتصنيف ملغى أو قليل التفصيل لسنة واحدة أو أكثر بعد التاريخ الموصى به لبدء العمل بتصنيف جديد. فعلى سبيل المثال، ليس من الملائم الاحتفاظ بجميع بيانات النظام المنسق ٨٨ التي تبدأ من عام ١٩٨٨، والتخلي عن التصنيف الموحد، التنقيح ٣، من تلك السنة. فإن ذلك، إن تم، سيؤدي إلى وجود فجوات في قاعدة البيانات لأن بلدانا كثيرة قدمت، في عام ١٩٨٨ بل وفي أعوام تالية، بيانات وفقا للتصنيف الموحد، التنقيح ٣ وليس وفقا للنظام المنسق لعام ٨٨ . وبالإضافة إلى ذلك، لايمكن الوثوق بكفاية التحويل العكسي من التصنيف الموحد، التنقيح ٣، إلى النظام المنسق لملء هذه الفجوات لأن الرمز الواحد في التصنيف الموحد، التنقيح ٣، قد يكون معادلا لحاصل عدد من رموز النظام المنسق. وهذه المشكلة كبيرة لأن قاعدة البيانات تتضمن ٢٣٢ فترة قطرية لما يقرب من ٧٠ بلدا قامت بالإبلاغ وفقا للتصنيف الموحد، التنقيح ٣، منذ عام ١٩٨٨، وهو العام الذي بدأ فيه استعمال النظام المنسَّق ٨٨.

٦ - تباينت الآراء فيما يتعلق بصواب مختلف الخيارات للترشيد. وبالنسبة إلى التحليل الطويل الأجل، كان من رأي بعض المنظمات أن بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ١ ينبغي أن تُحفظ عن جميع السنوات (١٩٦٢ حتى العام الحالي) وتنبغي إزالة بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢ من قاعدة البيانات. وقدمت المنظمة العالمية للتجارة تحليلا دعمت به هذا الخيار. ويوفر هـذا الخيار بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ١، الجيدة النوعية، عن الفترة من عام ١٩٦٢ حتى العام الحالي نظرا لجودة تحويل البيانات المبلغ عنها في التصنيف الموحد، التنقيح ٢، إلى التصنيف الموحد، التنقيح ١، بيد أنه لايمكن عندئذ تلبية احتياجات مستعملي بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢.

٧ - وكان من رأي منظمات أخرى أنه ينبغي الاحتفاظ ببيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢ لسلسلة زمنية طويلة الأجل، وإزالة بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ١، من قاعدة البيانات عن السنوات التي تتوافر فيها بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢، وينبغي تحويل بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ١ إلى صيغة التنقيح ٢ حيث لاتتوفر بيانات التنقيح ٢. وهذا الخيار يوفر نوعية جيدة من بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢ عن الفترة من حوالي عام ١٩٧٦ حتى العام الحالي لأن العمل بالتصنيف الموحد، التنقيح ٢، بدأ حوالي ١٩٧٦. وقبل عام ١٩٧٦ كانت البيانات تقدم بصيغة التصنيف الموحد، التنقيح ١، وتوجد عيوب هامة في

تحويل البيانات المبلغ عنها بصيغة التصنيف الموحد، التنقيح ١ إلي صيغة التنقيح ٢ (بناء على دراسة اضطلعت بها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة عام ١٩٩٨) ومن ثم لايمكن الاعتماد بصورة كاملة على سلسة زمنية طويلة الأجل بصيغة التنقيح ٢ إلا من حوالي عام ١٩٧٦. ولن يكون بالإمكان تلبية احتياجات مستعملي بيانات التنقيح ١ في إطار هذا الخيار (يمكن على أي حال، كمحاولة لصقل هذا الخيار ولتلبية الاحتياجات إلى بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ١، الاحتفاظ بالبيانات الأصلية المبلغ هنها بصيغة التنقيح ١ في قاعدة البيانات عن الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٥ كما هو مقترح في الفقرة ٤ أعلاه، ويمكن وضع جدول لتحويل بيانات التصنيف الموحد، النقيح ٢ إلى بيانات التنقيح ١ وإتاحته للمستعملين لكي يستخلصوا بوساطته بيانات التنقيح ١ الخاصة بهم من بيانات التنقيح ٢ في قاعدة البيانات عن الأعوام من ١٩٧٦ حتى تاريخه).

٨ - وفيما يتعلق بإجراء تحليل حالي قصير الأجل، رأى عدد من المنظمات أنه لايلزم سوى النظام المنسق ٩٦ (HS 96) ومن الممكن إزالة النظام المنسق ٨٨ (HS 88) والتصنيف الموحد، التنقيح ٣، من قاعدة البيانات (يمكن استبقاء التصنيف الموحد، التنقيح ١ أو التصنيف الموحد، التنقيح ٢، من أجل إجراء تحليل طويل الأجل). وكان من رأي منظمات أخرى أن من الممكن إزالة البيانات المبلغ عنها بصيغة النظام المنسق ٩٦ والاحتفاظ ببيانات النظام المنسق ٨٨ المحولة من النظام المنسق ٩٦، باعتبار أن بيانات النظام المنسق ٨٨ متوفرة من حوالي عام ١٩٨٨ حتى العام الحالي. فالأول يوفر أوسع المعلومات تفصيلا عن السنوات الأخيرة ولكن لفترة قصيرة فقط (١٩٩٦ إلى العام الحالي). أما الثاني فيوفر سلسلة زمنية تمتد منذ عام ١٩٨٨ ولكنه لايقدم أي بيانات على الإطلاق في إطار تصنيف النظام المنسق الأحدث والأوسع تفصيلا، وهو بالتحديد، النظام المنسق ٩٦، هذا فضلا عن أنه لايتسق مع الأفكار المعرب عنها في الفقرة ٤ أعلاه بشأن الاحتفاظ بالبيانات في التصنيف الذي قُدمت به البيانات.

٩ - وتوجد أيضا خيارات أخرى فيما يتعلق بالترشيد، مثل: (أ) تجهيز وتخزين التصنيفات الأصلية فقط التي قدمت بها البيانات إلى شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، وتحويل تلك البيانات إلى التصنيفات اللازمة الأخرى بواسطة جداول مطابقة مجهزة حاسوبية عند كل استخراج للبيانات، أو (ب) تجهيز وتخزين البيانات وفقا لجميع التصنيفات على أن تُزال البنود المزدوجة وقت التخزين.

١٠ - الخيار الأول غير عملي. فهو لاينفع إلا إذا كان مستعملو قاعدة البيانات يطلبون أعدادا صغيرة من السلع في الوقت الواحد. بيد أن العديد من المستعملين يحتاجون إلى استخراج كميات كبيرة من البيانات في وقت واحد، الأمر الذي يحتاج إلى قدر كبير (ومكلف) من وقت وحدة المعالجة المركزية (CPU) لكل عملية استخراج. وإضافة إلى ذلك، ستكون الاستجابة لتلبية الطلبات بطيئة نسبيا.

١١ - أما الخيار الثاني فيترك الحالة الراهنة دون مساس من وجهة نظر المستعملين، أي بالنسبة للبيانات المتاحة وفقا للتصنيفات الخمسة، ولكنه سيخفض الحيز المشغول من قرص الحاسوب إلى النصف. وحينما تختزن جميع التصنيفات كل على حدة، كما يجري حاليا، بالنسبة لسلع معينة، تختزن المعلومات التجارية

ذاتها بالضبط مكررة أربع أو خمس مرات في قاعدة البيانات لأن رموز السلع المعنية في أحد التصنيفات تعادل الرموز المماثلة في كل من التصنيفات الأخرى. فلنأخذ، على سبيل المثال، "الجعة المصنوعة من الملت"، فإنها تمثّل برمز واحد فقط في كل من التصنيفات الخمسة المحفوظة في قاعدة البيانات، هو بالتحديد 1123 في تصنيفات التصنيف الموحد للتجارة الدولية، و 220300 في تصنيفات النظام المنسق. ويتحقق التخفيض الأقصى في حيز التخزين إذا تمت أيضا، وقت التخزين، إزالة التكرار في مجاميع التصنيف. وإن أمكن تعديل البرنامجيات الخاصة بضغط أو بسط بيانات قاعدة البيانات بحيث تحقق ذلك، أمكن استخدام الحيز على قرص الحاسوب بصورة أكفأ دون الاضطرار إلى إزالة واحد أو أكثر من التصنيفات. وتشير الدلائل الأولية إلى أن ذلك يحتاج إلى تعديل كبير في هندسة قاعدة البيانات وفي برامجيات استخراج البيانات.

ثالثا - التحليل

١٢ - من الواضح أنه مهما تكن استراتيجية الترشيد التي ستُعتمد، فستكن هنالك احتياجات محددة لبعض المستعملين الحاليين لقاعدة البيانات لايمكن تلبيتها و/أو سيكن من الضروري القيام بقدر كبير من التطوير الجديد في نظم الحاسوب. وعلى الرغم من أن التسجيل الآلي للإستعمال من جانب مستعملي قاعدة البيانات مباشرة على الخط لم يعدل بحيث يوفر تفاصيل لاستعمال مختلف التصنيفات، فقد أجري استعراض للطلبات الواردة من المستعملين والمعلومات الواردة من المنظمات الدولية عن استعمالها المباشر وتبين من هذا الاستعراض أن من بين مستعملي البيانات المستقاة من قاعدة البيانات، الحكومات والمنظمات الدولية وهذه تستعمل النظام المنسق ٩٦ والنظام المنسق ٨٨ والتصنيف الموحد للتجارة الدولية التنقيحات ٣ و ٢ و ١؛ وهناك الجاممعات ومنظمات البحث الأخرى تستعمل النظام المنسق ٨٨ والتصنيف الموحد، التنقيح ٣ و التنقيح ٢؛ والقطاع الخاص (طلبات خاصة) يستعمل عموما النظام المنسق ٩٦ والنظام المنسق ٨٨ والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ٣، ويستعمل من وقت لآخر التصنيف الموحد، التنقيح ٣ والتنقيح ٢، للتحليل الأطول أجلا. وهناك أيضا استعمال غير قليل للتصنيفات على جميع المستويات من التفصيل، رغم أن الدلائل تشير إلى أن ثمة اتجاها إلى تزايد استعمال النقيحين ٢ و١ من التصنيف الموحد على المستويات الأكثر تجميعا لهذه التصنيفات واستعمال بيانات النظام المنسق ٩٦ والنظام المنسق ٨٨ والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ٣ على المستويات الأكثر تفصيلا. وأشارت بعض المنظمات إلى أنه قد يكون من المفيد توفر البيانات التجارية وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية (ISIC). وبالنظر إلى توفر جداول ارتباط من النظام المنسق أو التصنيف الموحد للتجارة الدولية إلى التصنيفات الأخرى، مثل التصنيف المركزي للمنتجات أو التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية، أوضح بعض المستعملين أنهم مستعدون لاستخلاص أي بيانات يحتاجون إليها.

١٣ - منذ الوقت الذي ثارت فيه فكرة الترشيد حتى الآن حدثت تغييرات في الترتيبات المتعلقة بالخدمات الحاسوبية في الأمم المتحدة أدت إلى تخفيض في استعمال حيز القرص وفي تكلفته، وانخفض

عبء التجهيز نتيجة لإزالة البيانات ربع السنوية من قاعدة البيانات. ونتيجة لذلك لم تعد الحالة حادة كما كانت، ومن ثم قل إلحاح الحاجة إلى الترشيد.

١٤ - النظام الحاسوبي لقاعدة البيانات متين جدا، ومصمم بحيث يستوعب البيانات وفقا للتنقيحات الجديدة للتصنيفات ويحتفظ، في الوقت نفسة، بالبيانات الواردة وفقا للتنقيحات الأقدم لهذه التصنيفات. ومن حيث المبدأ، يستطيع النظام أيضا أن يستوعب البيانات الواردة وفقا لتصنيفات أخرى مثل التصنيف المركزي للمنتجات (جزء البضائع) والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ومن شأن ذلك أن تترتب عليه نفقات تطوير (في النظم الحاسوبية والأعمال الموضوعية على السواء) وتوفير موظفين لإجراء تحويلات موثوقة من بيانات النظام المنسق أو التصنيف الموحد للتجارة الدولية إلى التصنيفات الجديدة، وتكاليف تشغيلية لتجهيز وتحويل البيانات والمحافظة على قاعدة البيانات.

١٥ - ويقوم أعضاء فرقة العمل كذلك باستعراض احتياجات المستعملين واتخاذ خطوات أخرى ترد مناقشتها في تقرير فرقة العمل (أنظر E/CN.3/1999/4، الفقرة ٩) وسيجري استعراض النتائج في اجتماع فرقة العمل المقرر عقده في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩.

رابعا - قضايا أخرى

١٦ - استجابة لعناصر أخرى من طلب الفريق العامل (أنظر E/CN.3/1999/20، الفقرة ١٠(ب))، تُقدم المعلومات التالية:

(أ) تطلب المنظمات الدولية عادة من البلدان إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفقا لتصنيف واحد فقط للسلع الأساسية ــ أحدث تصنيف يستعمله البلد. وإن أي إعادة تصنيف تحتاج إليها منظمة دولية تقوم بها تلك المنظمة نفسها. وهذا يعني أنه غير مطلوب من البلدان أن تحتفظ بجداول مطابقة أو أن تعيد تصنيف إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفقا لمختلف صيغ النظام المنسق والتصنيف الموحد للتجارة الدولية من أجل الإبلاغ الدولي؛

(ب) عولجت مشكلة الاحتفاظ بسلسلة زمنية طويلة الأجل قابلة للمقارنة في الفقرات ٥ و٦ و٧ أعلاه؛ والنقطة الأساسية هي أن مثل هذه السلسلة لايمكن الاحتفاظ بها إلا بالنسبة إلى أقدم التصنيفات للسلع وأقلها تفصيلا، أي التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ١. فالبيانات المقدمة وفقا للتصنيف الموحد، التنقيح ١، لايمكن تحويلها بشكل جيد إلى التصنيف الموحد، التنقيح ٢، وخصوصا على مستوى الـ ٤ و٥ أرقام، وحتى على مستوى الـ ٣ أرقام هناك بنود كثيرة لاتتحول بشكل جيد. وحتى التحويل من التصنيف الأحدث إلى التصنيف الأقدم لايمكن القيام به دائما إذا تغيرت مباديء التصنيف من صيغة إلى أخرى من صيغ التصنيف نفسه. فعلى سبيل المثال، بالإمكان تحويل بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٢ إلى التصنيف الموحد، التنقيح ١، بشكل جيد، أما تحويل بيانات التصنيف الموحد، التنقيح ٣ إلى التنقيح ٢

فينطوي على مشاكل بالنسبة إلى بعض الرموز، والبيانات المحولة على هذا النحو لاتقبل المقارنة بشكل كامل مع بيانات السنوات السابقة المقدمة وفقا للتصنيف الموحد، التنقيح ٢، ويعود ذلك جزئيا إلى أن التنقيح ٣ صُمم على غرار النظام المنسق ٨٨ الذي اعتُمد في العام نفسه، واستخدم معايير للتصنيف مختلفة عن المعايير المستخدمة في التنقيح ٢. وهذا النوع من المشاكل ليس مقصورا على إحصاءات التجارة الدولية للبضائع. وإن الأخذ بمعيار مراعاة الاستمرارية في السلاسل الزمنية عند تنقيح أي تصنيف هو جزء من الحل؛

(ج) وفيما يتعلق باستعمال التصنيف المركزي للمنتجات (جزء البضائع) كتصنيف لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، تذكر اللجنة بأن توصيتها الحالية الصريحة هي أن تقوم البلدان بجمع ونشر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع الخاصة بها وفقا للنظام المنسق، وأن اللجنة قررت أن تنظر في استخدام التصنيف المركزي للمنتجات (جزء البضائع)، بدلا من التصنيف الموجد للتجارة الدولية، التنقيح ٣، للأغراض التحليلية متى تم تنقيح وتقييم التصنيف المركزي للمنتجات.[٢] والخبرة التي اكتسبتها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة هي مايلي: '١' لم ترد من المستعملين أي طلبات لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات، و '٢' لم يُعرف عن أي مكتب إحصائي وطني أنه ينشر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع الخاصة به وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات، بيد أنه '٣' أشارت بعض المنظمات الدولية إلى أنها تجد بيانات التجارة الدولية للبضائع وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات مفيدة. ونظرا لأن بيانات النظام المنسق موجود في قاعدة البيانات وأن شعبة الإحصاءات وضعت جدولا للتحويل من النظام المنسق إلى التصنيف المركزي للمنتجات، يمكن إنشاء قاعدة بيانات منفصلة للبيانات التجارية للبيانات المقدمة وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات (جزء البضائع) على قراص مرن (ديسكيت) لغرض تقييم ذلك الجزء من التصنيف نفسه واستعماله (مثلا، ٢٠ بلدا لكل من عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٠). وفي الأجل الأطول، ورهنا بنتيجة تقييم وتنقيح التصنيف المركزي للمنتجات واحتياجات المستعملين، يمكن أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإضافة البيانات الواردة وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات (جزء البضائع) إلى قاعدة البيانات، كما هو مبين في الفقرة ١٤ أعلاه (للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التصنيف المركزي للمنتجات وتنقيحه وتقييمه في السياق العام للتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية، أنظر E/CN.3/1999/17 و E/CN.3/1999/18).

خامسا - نقاط للمناقشة

١٧ - مادام هناك مستعملون لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفقا لكل من التصنيفات الخمسة للسلع الأساسية في قاعدة البيانات، ونظرا للانخفاض في استعمال حيز القرص وتكاليفه وفي كمية تجهيز البيانات بحيث أصبحت الحاجة إلى تقليل عدد التصنيفات في قاعدة البيانات غير حادة، تقترح شعبة الإحصاءات مايلي:

(أ) الاحتفاظ بقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية بشكلها ومحتواها الحاليين للمستقبل القريب؛

(ب) في المدى القصير، تنتج الشعبة مجموعة من بيانات تجارة البضائع وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات على قرص مرن (ديسكيت) لاستعراض ذلك التصنيف واستعماله؛

(ج) في المدى الأطول، تستكشف الشعبة السبل التي يمكن بها جعل الإحصاءات التجارية وفقا للتصنيف المركزي للمنتجات (والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) متاحة إذا ثبت وجود حاجة كافية إلي تلك البيانات.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/28، الفقرة ١٩(و).

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/19r3/26، الفقرتان الفرعيتان ١٦٢(د) و (ز).